الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

380٪ ارتفاعا في أرباح «الامتياز»

أظهرت النتائج المالية لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية، تحقيق ارباح بقيمة 33,7 مليون دينار في الاشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقابل أرباح بنحو 7,03 ملايين دينار للفترة ذاتها من العام 2016، بارتفاع نسبته 380٪. وأوضحت الشركة في بيان البورصة أن ارتفاع صافي أرباح الفترة يعود إلى بيع جزئي لحصة في شركة زميلة نتج عنها ربح بمبلغ 41,5 مليون دينار. كانت أرباح «الامتياز» ارتفعت 626٪ في النصف الأول من العام الحالي، لتصل إلى 32,3 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 4,4 ملايين دينار للفترة نفسها بالعام الماضي.

في حال استمرار الصندوق كمصدر وحيد لتمويل العجز.. وتثبّت تصنيف الكويت عند "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش»: صندوق الاحتياطي العام «سيُستنزف خلال 10 سنوات»

محمود عيسى

ثبتت وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني تصنيفها الائتماني السيادي للكويت لعام 2017 عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في بيان نشرته على موقعها الالكتروني إن التصنيف الائتماني السيادي للكويت يعكس أوضاعها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي.

وأضافت ان سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة الكويتية يقدر في العام الحالي عند نحو 50 دولارا للبرميل وهو السعر الأدنى بين دول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك).

وأوضحت أن هناك عوامل تحد من تلك القوة تتمثل في اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بشكل كبير ودرجة المخاطر الجيوسياسية وضعف مؤشرات الحوكمة فضلا عن مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وبينت الوكالة ان «دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يعتبران من التحديات الراهنة على المدى الطويل وذلك بسبب المعدلات المرتفعة للنمو السكاني للمواطنين».

وذكرت أن حجم صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تقدر بنحو 453٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد في 2016.

وأفادت بأنه وفقا لسيناريو افتراضي إذا بقي عجز الموازنة العامة عند المستوى المتوقع في السنة المالية (2017ـ2018) مع استمرار التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة وبقاء صندوق الاحتياطي العام المصدر الوحيد لتمويل العجز فإن صندوق الاحتياطي العام «سيستنزف خلال 10 سنوات».

وقالت الوكالة انه لا يتم في العادة الإفصاح عن أصول وأداء الهيئة العامة للاستثمار، وانها تتوقع ان تكون أصول الهيئة قد تجاوزت مبلغ 514 مليار دولار أو 453٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016، ومن هذا المبلغ شكل صندوق احتياطي الأجيال المقبلة ما يقرب من 400 مليار دولار ولايزال في ازدياد بسبب دخل الاستثمار والتحويل القانوني لما نسبته 10٪ من الإيرادات الحكومية. وفي الوقت نفسه تشير التقديرات إلى أن اصول صندوق الاحتياطي العام للدولة، الذي يدير الفوائض الحكومية المتراكمة في السنوات السابقة، قد انخفضت للسنة الثالثة على التوالي، لتصل إلى 116 مليار دولار حيث استغلت الحكومة اصوله لتمويل الاحتياجات اللازمة في البلاد.

ولفتت الى ان الحكومة الكويتية استوفت احتياجاتها التمويلية لسد عجز الموازنة العامة في (2016ـ2017) من خلال إصدار دين محلي جديد بنحو 1,7 مليار دينار واقتراض خارجي بنحو 8 مليارات دولار فضلا عن سحب نحو 16 مليار دولار من صندوق الاحتياطي العام.

وتوقعت فيتش ان يكون مزيج التمويل مكونا بشكل أكبر من الدين في السنة المالية (2017ـ2018) وهذا مرهون بإقرار قانون الدين العام الجديد مما يضاعف سقف الاقتراض الحكومي.

وأوضحت أن الموازنة العامة في السنة المالية (2016ـ2017) حققت فائضا نسبته 0,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بحساب دخل الاستثمارات الحكومية واستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وقدرت قيمة العجز للسنة المالية (2016ـ2017) بنحو 5,9 مليارات دينار.

وأشارت الى انه في ظل افتراض سعر خام برنت عند نحو 52,5 دولار للبرميل في العامين 2017 و2018، فإنه من المتوقع ان تسجل الموازنة العامة فائضا محدودا بنحو 88 مليون دينار في السنة المالية (2017ـ2018).

وتوقعت ان تسجل الموازنة العامة على نفس سعر النفط الاقتراضي عجزا بنحو 6,4 مليارات دينار في حين ان العجز المقدر حسب بيانات الموازنة العامة المعتمدة سيبلغ نحو 7,8 مليارات دينار في السنة المالية (2017ـ2018).

ولفتت الوكالة الى استمرار الحكومة الكويتية في تنفيذ برنامجها المتعلق باستدامة المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية، معتبرة ان «التقدم كان بطيئا».

وقالت ان الحكومة تستمر في تحقيق بعض النجاح في التدابير التي لا تتطلب تشريعات جديدة كبيرة مثل إعداد الموازنة العامة «التأشيرية» لعدة سنوات ووضع سقف للإنفاق العام وتشديد قواعد التوظيف والمكافآت في الخدمة المدنية.

واعتبرت أن تقدم الحكومة سيكون «بطيئا» في اتخاذ تدابير أكثر شمولا مثل قانون الأجور والمرتبات في القطاع العام وقانون للتخصيص وضريبة القيمة المضافة وقوانين ضريبة الإنتاج.

وتوقعت انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنحو 3,5٪ في عام 2017 مقارنة بنمو بنحو 3,5٪ في 2016 مدفوعا بتخفيض الإنتاج النفطي للكويت بما يتماشى مع اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك).

كما توقعت فيتش ان يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نموا بنحو 3٪ خلال السنوات من (2017ـ2019) مدفوعا بارتفاع الإنفاق الحكومي وبشكل خاص الإنفاق الاستثماري.

وأشارت إلى ان التضخم كان محدودا بالرغم من زيادة أسعار المشتقات النفطية كما أن الرقم المسجل للأراضي الممنوحة للمواطنين ضمن برنامج الإسكان الحكومي في عام 2016 سيدعم نشاط البناء السكني في السنوات المقبلة في حين تتمتع البنوك الكويتية برسملة وسيولة وربحية كافية.

وعن العوامل التي تؤثر سلبا على التصنيف الائتماني قالت الوكالة انها تتمثل في تآكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر ايجابا في التصنيف الائتماني بشكل فردي أو جماعي، بينت انها تتمثل في تحسن نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط وتعزيز مؤشرات الحوكمة وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

أصول صندوق الاحتياطي العام انخفض إلى 116 مليار دولار للسنة الثالثة على التوالي

التصنيف يعكس أوضاع الكويت المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي

دولة الرفاهية والدور الكبير للقطاع العام.. تحديات المرحلة الراهنة

453٪ صافي الأصول السيادية الخارجية من الناتج الإجمالي

أصول «الصندوق السيادي» تجاوزت 514 مليار دولار

فائض محدود في ميزانية 2018/2017 بنحو 88 مليون دينار

تقدم الحكومة «بطيء» في إقرار قانون الأجور والمرتبات وضريبة القيمة المضافة

إنجازات الهيئة في 2016/ 2017 أوصلت البورصة للعالمية

«أسواق المال» تضع أهدافها الإستراتيجية للعام المقبل

أصدرت هيئة أسواق المال تقريرها السنوي السادس للسنة المالية 2016/ 2017، الذي تضمن الخطوات التي اتخذتها الهيئة في تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها بالإضافة الى الرؤية المستقبلية للهيئة.

وتناول التقرير أبرز التطورات التي شهدها العام الماضي التي جاء على رأسها تحويل مرفق سوق الكويت للأوراق المالية الى شركة مساهمة تدار وفق آليات القطاع الخاص، بالإضافة الى دخول قواعد حوكمة الشركات حيز التنفيذ، والبدء في تطبيق منظومة ما بعد التداول وكذلك تضمنت أبرز التطورات في العام الماضي تطبيق مشروع الإفصاح الالكتروني الذي يضمن تنافسية السوق وتحسين المناخ الاستثماري من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية.

وقالت الهيئة في تقريرها إن الارتقاء بتصنيف سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستوى الأسواق الناشئة و«تحقيق الاستجابة لمقومات الانضمام للمنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ومواكبة أحدث المعايير الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية أهدافا استراتيجية للهيئة، وكذلك الحال بالنسبة لإتمام إجراءات تخصيص البورصة الذي يعد هدفا استراتيجيا وأداء فاعلا لتحقيق التوجهات الاستراتيجية الأخرى في الوقت ذاته.

واضاف التقرير انه على الصعيد القانوني والتشريعي وفي مجال اللائحة التنفيذية تحديدا، ثمة توجه لإرساء المبادئ والتوجهات القانونية التي سوف يقدرها مجلس التأديب وكذلك المبادئ التي أقرتها الهيئة بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية أو حسب اللائحة التنفيذية لهذا القانون، إضافة إلى وضع تفسيرات ملزمة لبعض النصوص الواردة في القانون المذكور وفق ما أسفر عنه التطبيق العملي، وكذلك متابعة رصد الملاحظات لنصوص اللائحة التنفيذية والتي أسفر عنها التطبيق العملي.

وعلى صعيد مرفق السوق، وبعد تحويله من مرفق عام إلى شركة مساهمة تدار وفقا للآليات المتبعة في إدارة القطاع الخاص، قال التقرير السنوي إن هناك العديد من المبادرات المتعلقة بتنظيمه وآليات عمله لدى شركة البورصة يتم الإعداد لها بالتنسيق مع الهيئة، كتقسيم السوق إلى مستويات عدة وفق معايير محددة واستحداث سوق خارج المنصة، وتطبيق أدوات استثمارية جديدة كالصفقات الخاصة وصانع السوق والبيع على المكشوف وتطوير كفاءة أدوات التداول، كما أن هناك توجها لاستحداث منتجات استثمارية بديلة للمحافظ المالية المجمعة.

وأوضح التقرير أن التوجه لإنجاز عملية تقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والمحولة لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بموجب الاتفاقية المؤرخة في 3/ 10/ 2016 حيث تمت إجراءات طرح مناقصة المشروع ومن المنتظر استكمال إجراءات تعيين المستشار الخارجي (المقيم) وتوقيع العقد للبدء في المشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المبادرات تندرج بمجملها في إطار تحقيق التوجه الاستراتيجي المتمثل باستكمال إجراءات خصخصة السوق بصورة تامة وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحة التنفيذية وتعديلاتهما.

وأضافت انه على صعيد مشروع تنظيم عملية ما بعد التداول، فمن المنتظر استكمال تنفيذ ما تبقى من مراحله الانتقالية، وكذلك مرحلته النهائية وبما يتوافق وأفضل المعايير الدولية، الأمر الذي يعني إنجاز استحقاقات عدة تتناول إجراءات تنظيمية مختلفة تتصل بمهام واختصاصات أطراف عدة معنية بنظام التداول وما بعده كشركة البورصة وشركات الوساطة المالية والشركة الكويتية للمقاصة، وكذلك الشركات الاستثمارية والبنوك التجارية وبنك الكويت المركزي، أما أهم تلك الاستحقاقات فتتعلق بتوحيد دورة تسوية معاملات الأوراق المالية، وتطبيق نموذج التسليم مقابل الدفع المعتمد من البنك الدولي للتسويات وكذلك تسوية الجانب النقدي من تلك المعاملات من خلال حسابات مخصصة لدى بنك الكويت المركزي ومن خلال بنوك تجارية محلية مرخصة من قبله، إضافة إلى تطبيق المستويات المختلفة لأعضاء التسوية وتوفير صندوق لضمان عمليات التسوية وفق معايير دولية.

التوجه لإنجاز عملية تقييم الأصول المادية والمعنوية للبورصة

تحويل مرفق السوق إلى شركة مساهمة

«الشراكة»: تأهيل 5 شركات وتحالفات لمشروع المدن العمالية

أعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية أمس تأهيل 5 شركات وتحالفات للمشاركة في مرحلة طرح مشروع المدن العمالية بجنوب الجهراء وذلك بالتعاون مع بلدية الكويت.

وقالت الهيئة في بيان صحافي لوكالة «كونا» إنها كانت قد دعت الى تأهيل الشركات والتحالفات لمشروع المدن العمالية في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بعددها رقم 1340 في 14 مايو الماضي.

وأوضحت أنه بعد تقييم طلبات التأهيل المقدمة من الشركات والتحالفات تمت الموافقة على مشاركة 5 منها في المرحلة التالية للطرح وفقا لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية لمشروع المدن العمالية.

وأضافت أن الشركات والتحالفات المؤهلة هي الشركة الوطنية العقارية وتحالف بقيادة شركة (أجيليتي للمخازن العمومية ومجموعة الصناعات الوطنية) وتحالف بقيادة (شركة المزايا القابضة وشركة طارق الغانم) وشركة العقارات المتحدة وتحالف بقيادة الشركة الصينية العامة للهندسة الانشائية (سي. اس.سي.ايه.سي) وشركة فؤاد الغانم وأولاده والمركز المالي الكويتي.

وأفادت بأن مشروع المدن العمالية يهدف إلى تقليص وجود العمال في مناطق سكن العائلات وتحسين المستوى المعيشي للعمالة ذات الدخل المحدود عن طريق تقديم السكن الملائم بأسعار معقولة بقدرة استيعابية تصل إلى عشرين ألف عامل.